الفصل الثاني
مكافحة الفساد

الفصل الثاني مكافحة الفساد

يهدف هذا الفصل إلى شرح المقصود من الفساد فى معناه اللغوى والفلسفى، وتحديد خصائصه وأنواع وأسبابه.

وينقسم هذا الفصل إلي أربعة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم الفساد

يكاد يرتبط مفهوم مصطلح الفساد corruption تاريخيا وشعبيا في أذهان الناس بمفهوم "الشر" أو بالنواحي السلبية إجمالا واستناد إلى الأصل اللاتيني للكلمة يوصف الفساد بأنه حالة انحلال ، انحراف ، تلف ، تدهور، ولعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد إذ تعني كلمة الفساد في معاجم اللغة "فسد " ضد "صلح". أي بمعنى البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل« وفي المعجم الوسيط الفساد يعني: التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط ، وفي المعجم القانوني فسد الشيء: بمعنى تلف وأصبح سيئاً والفاسد هو الذي لا صالح فيه ميال للشر الذي بفعله عن معرفة وتعمد أو يحرص عليه.

وعلى الرغم من اتفاق معظم الأدبيات على ارتباط معنى الفساد بما هو سيء في المجمل الا إن النظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث. وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تفسير الفساد بعبارة أخرى فليس للفساد تعريفا واحدا متفقا عليه من الباحثين بسبب الطبيعة المعقدة للفساد والزوايا المختلقة التي يمكن أن ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة . ورغما عن ذلك هناك بعض التعاريف التي حازت قبولا كبيرا وأصبحت تستخدم على نطاق واسع.

وتؤكد الأدبيات عموما على أن الفساد "إساءة استغلال السلطة من قبل شخص لديه نفوذ في اتخاذ قرار في إدارة شأن "عام " بعبارة أخرى يحدث الفساد عند قيام الموظف العام، وبطرق غير سوية، بارتكاب ما يعد إهدار للمال العام أو الموجودات العامة إذا هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام ويشمل تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة سواء مادية كانت أم معنوية.

ويذهب بعضهم في تعريفهم للفساد شوطا أطول في إدانته إذ يعرفونه بأنه صورة لا أخلاقية وعمل غير قانوني يقوم به الشخص الذي يمارسه، بقصد الحصول على منفعة شخصية وترجع ممارسة الفساد إلى عدم استقامة ذاتية لذلك هذا الشخص وبالتالي فهو انتهاك لأخلاقيات وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك . ويفسر نشطاء حقوق الإنسان الفساد بأنه خرقا لمبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان، الا وهو مبدأ المساواة والتكافؤ.

في حين ينظر علماء الاجتماع إلى الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة، وفي الحقيقة فأن ممارسة الفساد مرجعه عدم استقامة ذاتية للشخص الذي يمارسه وبالتالي فهو انتهاك لقيمة وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك.

أما صندوق النقد الدولي فله مفهومه الخاص للفساد حيث يراه بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنساخ الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين .في حين يعرف البنك الدولي الفساد على أنه يمثل إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وقد يؤخذ على ذلك التعريف بأنه قصر الفساد على القطاع الحكومي فقط .

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه سوء استخدام السلطة والنفوذ والمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح خاصة أي استغلال المسئول العام منصبه من أجل تحقيق مصلحة شخصية لنفسه أو لجماعته وهو ما يكون التعريف أكثر اتساعا ليشمل القطاع الخاص بجانب العام: ويمكن تصنيف الفساد من زوايا عديدة منها الفساد الكبير أو الفساد الصغير أو الفساد السياسي اعتمادا على الأموال المهدرة بالإضافة إلى القطاع الذي يحدث فيه ذلك الفساد.

أما اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد UNCAC فقد اختارت إلا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا بل انصرفت إلى تعريف الفساد من خلال الإشارة إلى المجالات التي يترجم فيها الفساد إلى الافعال والممارسات الفعلية على أرض الواقع التي اعتبرتها شكلا من أشكال الفساد، ومن ثم طالبت بتجريم هذه الممارسات وهي: الرشوة بأشكالها جميعا في القطاعين العام والخاص، والاختلاس بوجوهه جميعها ، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة، وغسل الأموال والكسب والإثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى .

فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافس وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين ،كما قد يحدث الفساد بأوجه أخرى باللجوء في تعيين الأقارب إلى المحسوبية وكذلك سرقة أموال الدولة بطرق متعددة.

أما رجال القانون والاتجاه القانوني فأنهم ينظرون للفساد بأنه يمثل انحرافا في الالتزام بالقواعد القانونية . بعبارة أخرى فهو يعد خروجا عن أحكام القانون والأنظمة الصادرة بموجب أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة بهدف جني مكاسب له أو لآخرين ذوى علاقة أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على تلك المنافع مما قد يكون للفساد أثار مدمرة على القانون وعلى القضاء

عندما يطاله ويشمله بآثاره المهلكة ومن الملاحظ أن التعريفات السابقة للفساد رغم اختلاف التعبير تتفق في مجملها على بعض النقاط المهمة وهي:

تعريفات الفساد

ورغما عن ذلك فليس هناك إجماع على تعريف شامل للفساد يطال كافة أبعاده، وإذا كان التعريف الأكثر رواجا هو الذي يدور حول استغلال أو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة: إلا أن لمثل هذا التعريف له فائدة محدودة في محاربة ظاهرة الفساد بأوجهها المتعددة. ولذلك تجنب المجتمع الدولي تبني تعريف شامل للفساد باعتبار إن ذلك غير ممكن وغير ضروري ونتيجة لذلك تركت اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد عام 2003 للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلا على أساس أن مفهوم الفساد فيه من المرونة مما يجعله قابلا للتكيف بين مجتمع وآخر.

المبحث الثاني : أنواع وصور الفساد

الواقع إن الفساد جريمة يصعب الوقوف عليها لأنه غالبا ما يتم في الخفاء أو من خلال وسطاء – ولذلك فهي جريمة لا يمكن ضبطها بسهولة لأنها جريمة ضمير وهي تنتشر في منأى عن طائلة القانون. كما أنه ينتشر بطرق عديدة منها على المستوى الدولي فهو عابر للحدود يفعل العولمة وتحت مظلة الانفتاح والسوق والاقتصاد الحر أو في ظل عدم وجود ضوابط لدخولها في

بعض البلدان وقد يكون على المستوى المحلي حيث يحدث داخل البلد المعني بين الموظفين والعاملين في داخل الدوائر الحكومية وكذلك في القطاع الخاص و قد ينتشر الفساد داخل الدولة على المستوى السياسي و المستوى الإداري

ويمكن إبراز مدى انتشار الفساد في الدولة

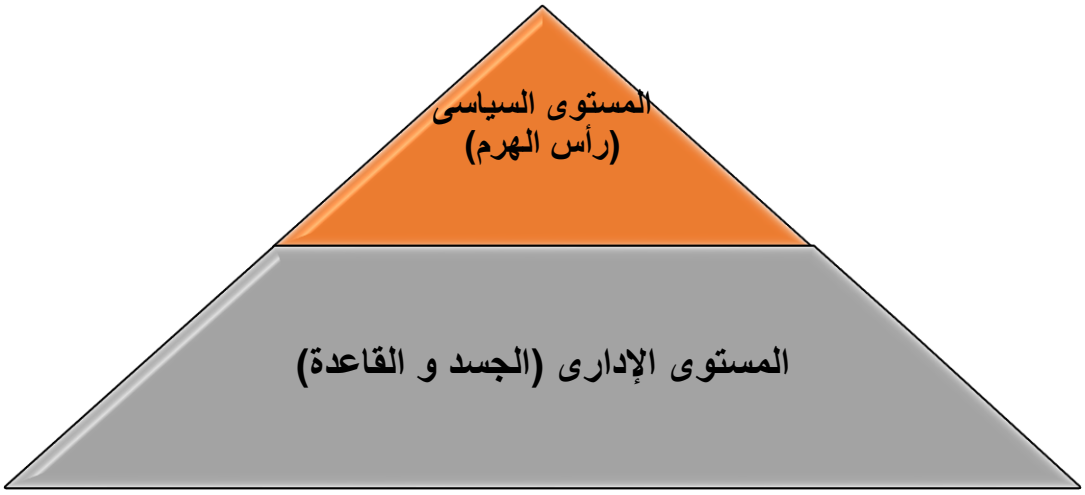

بإيجاز على النحو التالي :

المستوى السياسى (رأس الهرم)

ويتمثل في السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" سواء من أعضاء في البرلمان والوزراء أو ما هو بدرجة مدير عام وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية التي تتحكم في السلطة و القضاة . إذ يعتبر الفساد في هذه المجالات من أخطر الإشكال و لا سيما عندما تتداخل أو تتعارض المصالح الشخصية لمجموعة من هؤلاء فيما بينهم. حيث تزداد الإضرار ضد المصلحة العامة، وبدورها تتعثر المشاريع والخطط التنموية.

المستوى الإدارى

- **أ- الجسد**

وهو فساد يتعلق بالموظفين في المستويات العليا و المتوسطة والدنيا من الهرم الإداري في الأمور التي تتعلق بين الموظف وصاحب الخدمة لقاء تسهيل معاملة وانجازها بأسرع وقت، وبطرق ملتوية . ولذلك فأن أثرها شديد الوقع على المصلحة العامة ووقتها تنتشر كظاهرة متعارف عليها وتصبح عادية التداول في مختلف دوائر الدولة.

- **ب- القاعدة**

ينتشر الفساد على مستوى الدنيا من خلال الموظفين كرجال الجمارك والشرطة والجوازات والدوائر ذات العلاقة في ابرام العقود والمشتريات والعقارات وغيرها. عموما لا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق إذ تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يتم السعي إلى تحقيقها فقد يمارس الفساد فرد وقد تمارسه جماعة أو مؤسسة أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو اجتماعي. وقد يكون الفساد فرديا يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد آخرين أو جهات أخرى . وبشكل عام يمكن تحديد مجموعة من الصور والإشكال التي يظهر فيها الفساد . وغني عن القول فإن تلك الأنواع متداخلة ومتبادلة التأثير رغما عن وجود جدال واضح في أهمية التفرقة بين أنواع الفساد حيث إن كل نوع يرتبط بآليات وأدوات فنية يتم استخدامها في نوع معين والتي قد تختلف عن التي يمكن الاستعانة بها في مكافحة النوع الثاني. وقد تذهب الآراء للقول بأن نوع معين من الفساد قد يؤدي إلى باقي الأنواع فالفساد السياسي يمكن أن يؤثر على أنواع الفساد الأخرى . على اعتبار أهمية الإرادة السياسية في منع الفساد ومكافحته

وأيا كان الجدال . يمكن تقسيم **أنواع الفساد** على النحو التالي :

أ-الفساد المالي Financial Corruption :

يمثل الفساد المالي مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة . بعبارة أخرى يمثل الفساد المالي تهربا من الضمانات التي تحكم التصرف ماليًا والتحايل عليها لتحقيق مكاسب خاصة، وتتمثل أبرز أشكال الفساد المالي في الكسب غير المشروع والرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتبديد المال العام يمكن

توضيح تلك الصور من الفساد المالي بإيجاز على النحو التالي:

1- الكسب أو الإثراء غير المشروع Illicit enrichment:

يعبر عن هذه الجريمة في بعض دول العالم بعبارة من أين لك هذا ؟ فلا شك بأن ثراء الموظف وحصوله على أموال وممتلكات لا يستطيع إثبات مشروعيتها أو كيف حصل عليها يفتح المجال للشك في استغلال وظيفته العامة وإلا بد من الإشارة إلى أن ملاحقة جريمة الكسب غير المشروع لا تتحقق الا من خلال الحصول على ما يدعى بإقرار الذمة المالية الذي يعلن من خلاله الموظف العام ومن في حكمه ما لديه وما لدى زوجه وأبنائه القصر من أموال منقولة وغير منقولة، بما في ذلك الأسهم، والحصص في الشركات والحسابات في البنوك: والنقود والحلي والمعادن والأحجار الثمينة ومصادر دخلهم وقيمة هذا الدخل.

2- الرشوة Bribery :

هي نوع من الفساد يطلق على دفع شخص أو مؤسسة مال أو خدمة من أجل الاستفادة من حق ليس له أو أن يعفي نفسه من واجب عليه . بعبارة أخرى تعني الرشوة الحصول على أموال أو أي منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف للأصول المرعية، أومن أجل عدم تنفيذ عمل وفقاً لأصول ويحتاج حدوث الرشوة في الحد الأدنى إلى وجود طرفين (الراشي- الذي يعطي

الرشوة والمرتشي –الذي يأخذها)، وقد يتطلب الأمر طرفاً ثالث (الراش بينهما –الوسيط بينهما) وتنتشر ظاهرة الرشوة في المجتمعات عامة. الا أن حوادث كشفها ومتابعتها ومحاسبة المتورطين فيها تظهر وتسجل في الدول المتطورة والمتقدمة، التي تملك نظاما قانوني وسيادة للقانون وأجهزة رقابة فعالة ومستقلة يمكن من خلالهما الكشف عبر التحقيق والمحاسبة عبر القضاء، ويمكن هنا التمييز بين نوعين من الرشوة: وهما :الرشوة المحلية، والرشوة الدولية .

وتعرف الرشوة المحلية بأنها تلك التي تتم من خلال الدفع للمسؤولين في دولة ما مقابل" خدمة "داخل الدولة، فالحكومات تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة، وتطرح أيضاً عددا من المشاريع لتنفذ من قبل القطاع الخاص: وذلك عبر عطاء مناقصات في حال الشراء أو عطاءات تنفيذ في حال المشاريع، يتقدم بها القطاع الخاص المحلي. ويحدث الفساد على شكل رشوة، للتأثير على عملية التنافس على مثل هذه العطاءات، إذ تهدف الرشوة إلى ضمان الحصول على العطاء، وفي نهاية المطاف يدفع المواطن ثمن ذلك من خلال تدني جودة الخدمة او الزيادة في أسعار المواد والسلع الموردة أو الزيادة في القيمة الإجمالية للمشاريع الاقتصادية والخدمية المتوسطة والكبيرة حيث يقوم القطاع الخاص بإضافة قيمة الرشاوى والعمولات إلى التكاليف.

أما فيما يتعلق بالرشوة الدولية، فإنها تلك التي تتم في إطار الصفقات التي يدخل فيها أجنبي كطرف إذ تدفع هذه الرشوة من شركة معينة (عادة في الدول الصناعية المتقدمة) إلى مسئول أو مسؤولين في الحكومة في الدولة (عادة من الدول النامية) لتقوم الدولة بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاج إليها من هذه الشركة دون غيرها ،وتحدث مثل هذه الرشوة في مثل المناقصات الدولية لتنفيذ مشروعات ضخمة، وامتيازات التنقيب عن البترول والغاز والمعادن

وشراء الطائرات المدنية: وشراء العتاد العسكري الثقيل و الخفيف حيث تدفع الشركات الأجنبية عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية. والامتيازات في الدول النامية.

والرشوة قد تكون صغيرة جدا وتتنوع أسماؤها في محاولة للتخفيف من وقعها ولكن ذلك لا يغير من جوهرها الفاسد . فقد تكون مقابل خدمة عادية يقدمها أحد العاملين في القطاع العام مقابل التسريع في إنجازها أو قفزها على الدور وقد تتخذ أحيان أسماء متعددة غير الرشوة كالبقشيش: والهدية والإكرامية وقد تكون مالية أو عينية.

3-اختلاس المال العامEmbezzlement of Public Money :

يعرف اختلاس المال العام بأنه قيام موظف عمومي بالاختلاس عمدا لصالحه هو: أو لصالح شخص أو كيان آخر وذلك عن طريق اختلاس ممتلكات مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر. ومن أمثلة اختلاس المال العام قضية سرقة الأموال والممتلكات العامة الواقعة تحت سيطرة الشخص المسؤول الفاسد عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية والحصول على بعض الممتلكات العامة مثل تملك أموال تعود للدولة بدون وجه حق أو توزيع الأموال على مؤسسات وهمية يقوم هذا الشخص بتشكيلها على الورق للحصول على هذه الأموال.

4- إهدار المال العام Wasting Public Money

كأن يقوم الموظف العام بإعفاء بعض الشركات: أو بعض المواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، كما يندرج في هذا المجال استعمال مقدرات المؤسسة المالية (سواء أكانت مؤسسات عامة، أم خاصة، أم أهلية، أو غيرها من مؤسسات المجتمع) كسيارات المؤسسة، ومعداتها وأجهزتها لأغراض شخصية: أو لتغطية مصاريف السفر والإقامة خارج البلد دون وجه

حق على حساب المال العام، أو استخدامها لأغراض انتخابية خلال الحملات الانتخابية، بمعنى آخر استغلال مقدرات المؤسسة المالية لغير هدف المؤسسة وبرنامجها.

5-غسل الأموال Money Laundering

إن غسيل الأموال تمثل جريمة لاحقة لنشاط جمع مال بطرق غير مشروعة وخوفا من المسائلة عن مصدر الأموال كان لزاما إضفاء مشروعية على ذلك المال حتى يسهل التعامل معه دون إخفاء الشكوك والأدلة القانونية على الأعمال الإجرامية السابقة.

إن ظاهرة غسل الأموال هي العملية التي تتم بموجبها إعادة تدوير الأرباح المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة لتمكينها من الدخول بشكل" مشروع "داخل النظام المالي العالمي بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر المالية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

وتتبع المنظمات الإجرامية أو القائمون عليها في عملية غسل الأموال أساليب تتلخص في محاولة ضخ الأموال غير المشروعة في مؤسسات القطاع المالي الرسمي أو عن طريق إخفاء الأموال غير المشروعة بخلطها بالأموال المتحصلة من مصادر مشروعة .وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانطباع العام بخصوص جرائم غسل الأموال ارتبط بجرائم المخدرات، بل إن جهود المكافحة

الدولية لغسل الأموال جاءت ضمن جهود مكافحة المخدرات . ويعود ذلك إلى أن أنشطة المخدرات هي التي أوجدت الوعاء الأكبر للأموال القذرة، بفعل عوائدها العالية. غير أن هذه الحقيقة آخذة في التغير، إذ تشير الدراسات إلى أن أنشطة الفساد المالي وتجارة الأسلحة، وانتشار قضايا الفساد إجمالا في العديد من دول العالم، قد أدت هي الأخرى إلى خلق ثروات طائلة غير مشروعة. بحاجة إلى الغسل، كي يتمكن أصحابها من استغلالها بطرق" مشروعة،

يعمل غسل الأموال بمنزلة منشط للفساد ولشبكات الجريمة المنظمة، فالفاسدون من المسؤولين بحاجة إلى تبييض ما يحصلون عليه من رشوة، أو اختلاس الأموال العامة وشبكات الجريمة المنظمة بحاجة إلى تبييض ثمار جرائمها ،وقد استفادت شبكات الجريمة عبر الحدود بشكل خاص من توسع السوق المالي وانفتاحه على المستوى العالمي واستغلت الفوارق بين أنظمة الرقابة المطبقة داخل الدول واحتمالات نقل الأموال بسرعة وبدون خطر الاكتشاف، كما أظهر التطور الحديث لجرائم التقنية العالية(جرائم الكمبيوتر والانترنت) أن عائدات هذه الجرائم من الضخامة بحيث تتطلب تعاون جهات عدة :خبراء المال والمصارف وخبراء التقنية – في حالات غسل الأموال بالطرق الالكترونية –واقتصادي الاستثمار المالي إلى جانب المجرمين أنفسهم.

وتتطلب هذه الأنشطة دراية ومعرفة من قبل مرتكبيها ، كما تتطلب عمال وتعاونا يتجاوز الحدود ، مما يجعلها جريمة منظمة عابرة للحدود ذات سمات عالية، تقترفها منظمات إجرامية متخصصة، ويؤدي ذلك كله إلى ضرورة أن تتضافر الجهود لمكافحتها ، إذ ليس من السهل مكافحتها دون جهد دولي يتسم بالتعاون والشمولية والفعالية. وقد شهدت الآونة الأخيرة حملات دولية متزايدة لمحاربة ظاهرة غسل الأموال ، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على المجتمعات كافة وفي الجوانب كافة الاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية، وحتى الأمنية منها وهو ما انعكس بتبني الكثير من دول العالم تشريعات داخلية تعالج مباشرة مكافحة هذه الظاهرة.

عموما تهدف جرائم غسل الأموال (أو تبييضها) إلى تحقيق أمرين أساسيين أولهما إخفاء الرابطة بين المجرم والجريمة، على اعتبار أن هذه الأموال يمكن أن تكشف عن رابطة ملموسة بين هذه الجرائم ومرتكبيها وثانيهما استثمار العائدات الإجرامية في مشروعات مستقبلية.

ب- الفساد الإداري Administrative Corruption:

وتتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية. وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام المتمثلة في عدم احترام أوقات مواعيد العمل وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والتراخي والتكاسل والامتناع عن أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة.

فالفساد الإداري عبارة عن مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين وأصول العمل الإداري ومسلكياته السليمة والهادفة إلى التأثير على الإدارة العامة، أو قراراتها أو أنشطتها ، بهدف الاستفادة المباشرة أو الانتفاع غير المباشر من الوظيفة، أو التراخي وعدم الانتماء والمسؤولية تجاه العمل العام.

من هنا يمكن القول بأن الفساد الإداري في معناه الواسع يضم كل أنواع الفساد التي يكون الموظف العام طرفا فيها أما الفساد الإداري بمعناه الضيق فيشير إلى الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة للموظف العام.

تتعدد **أشكال الفساد** من حيث الأفعال التي يمكن اعتبارها فسادا ومن أبرز هذه الإشكال:

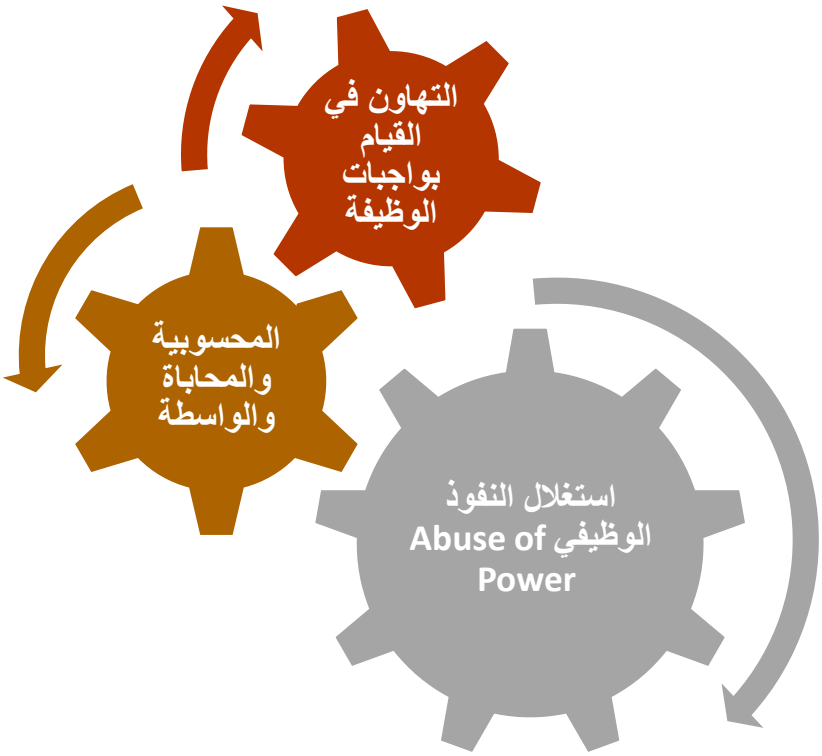

1-المحسوبية والمحاباة والواسطة:

تتشابه هذه المظاهر في الكثير من عناصرها الا أنه يمكن التمييز بينها في بعض الجوانب وذلك على النحو الاتي:

الواسطة :

التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة، أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء.

المحسوبية Clientelism :

تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل حزب او عائلة او منطقة، دون وجه حق كأن يكونوا غير مستحقين لها ، أو ليسوا على سلم الأولويات حسب معايير المؤسسة.

المحاباة Nepotism :

تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق، للحصول على مصالح معينة.

2-استغلال النفوذ الوظيفي Abuse of Power :

يلجأ أصحاب المناصب العليا إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية حيث يتحولون بمرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركات في تجارة بجانب كونهم مسئولين حكوميين ومن ثم يولون اهتمامهم للبحث عن طرق تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة عن الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاهية للمواطنين.

ويعرف استغلال النفوذ الوظيفي بأنه الاستفادة من السلطة للحصول على منفعة خامة من خلال استثمار المعلومات التي يفترض أنها سرية في المؤسسة أو القدرة على التأثير بصورة غير قانونية أو غير مشروعة على قرار جهة أخرى كما يعرف كذلك على أنه السعي لدى السلطات العامة لتحقيق منافع أو الوصول إلى غايات لا تقع في دائرة أعمال صاحب النفوذ، من ذلك أن بعض أصحاب المناصب الرفيعة والعليا كالوزراء أو النواب أو المستشارين المسؤولين عن اتخاذ القرار في شأن ما يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة، مثل تسهيل الحصول على امتيازات خاصة، في مشاريع الخدمات العامة والبنية التحتية لمصلحة المنتفعين المحبذين (مشاريع الطرق: والمياه والكهرباء والصرف الصحي وبناء المدارس: وغيرها) أو حصول مثل هؤلاء الأشخاص على أراض من الدولة أو رخص لإقامة محطات وقود أو وكالات أو استيراد المواد الأساسية مثل المواد الغذائية أو المحروقات دون التزامه بالشروط الخاصة بذلك .كما قد يتم استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية كالتأثير في قرارات المحاكم من خلال الابتزاز ومن الملاحظ هنا على هؤلاء المسؤولين أنهم غالبا ما يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة ما إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين، فنجدهم يصرفون جل اهتمامهم في البحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

3- التهاون في القيام بواجبات الوظيفة

تهاون الموظف وبلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته، كعدم احترام الرسمية وعدم إنجاز المهام الوظيفية الموكلة إليه للتكاسل وعدم رغبة في العمل أو الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون إذن إدارته، وهذا ما ينتج عنه الترهل في الوظيفة العامة وغياب المساءلة والمحاسبة.

مظاهر الفساد:

أ-الفساد لأغراض سياسية :

يصبح الفساد سياسيا عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية لدى نخبة سياسية لدعم جماعات وأحزاب وأفراد بطريقة مخالفة للقانون ضد جماعات أو أحزاب أو أفراد آخرين ويظهر ذلك جليا في الانحياز لجهة محددة عند توزيع المناصب، وغالبا ما يهدف الفساد السياسي إلى الضغط على مجموعة أو أفراد من أجل تغيير سلوكهم في موقف تساومي معين له آثاره على النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الدولة.

ويمكن تعريف الفساد السياسي على أنه ذلك "السلوك القائم على التنصل من الواجبات الرسمية المتصلة بالوظيفة العامة في سبيل تحقيق مصلحة خاصة لمجموعة او حلقة سياسية أو حزبية أو انتهاك القواعد الرسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة لهذه المجموعة."

وبهذا يمكن القول أن الفساد السياسي هو فساد الساسة والحكام وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وقادة الأحزاب السياسية المشتغلين بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية، فقد يلجأ حكام الدول إلى تحصيل مبالغ من صادرات الدولة الهامة لحسابهم او لحساب مقربين لهم، وقد يلجأ بعض الحكام والسياسيين بما لهم من نفوذ إلى التربح من سلطاتهم بالدخول بأنفسهم أو عن طريق أبنائهم وأقاربهم في مناقصات أو مزايدات أو مقاولات عامة أو

توريدات تجارية أو الحصول على عمولات ضخمة لتسهيل حصول آخرين عليها .ولعل من صور الفساد السياسي ، أيضا ما يقوم به بعض المرشحين لانتخابات الأحزاب والبرلمان وغيرها برشوة الناخبين للفوز بأصواتهم أو استغلال مواقعهم السياسية في استخدام وسائل النقل الحكومية والموظفين والشركات التابعة لسلطاتهم في أعمال الدعاية الانتخابية وتقديم المكافآت والحوافز للموظفين والعاملين مقابل القيام بالدعاية والتصويت لصالح المسئول السياسي(التمويل الانتخابي).

ويعتبر النظام السياسي المستبد والمطلق والشمولي هو المسئول الأول عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي وذلك بسبب غياب الحكم الصالح والرشيد. وضعف الأداء الحكومي وتواطؤ المسؤولين فيه المتسببين بانتشار الفساد . ففي ظل النظم السياسية التي تعتمد إمساك الحاكم بالسلطة المطلقة من خلال سيطرته على القرارات المتعلقة بالسلطات الأساسية في الدولة وبشكل خاص لسلطة المال على القرارات المتعلقة بالسلطات الأساسية في الدولة وبشكل خاص لسلطة المال والأمن والموارد العامة وتعيين كبار المسؤولين الشركاء. ينتشر الفساد بشكل كبير، وغالبا ما يوفر هذا النظام حصانة للمسؤولين في حال ارتكاب جرائم الفساد إما لكون مرتكبيها ينتمون إلى الحزب الحاكم نفسه، أو بسبب صلاتهم مع الأجهزة المتنفذة من أهل الثقة .حيث تعتمد النظم السياسية المتسلطة على كوادر وفئات من الموظفين الموالين لهذا النظام وتعتمد سياسة تبادل المنافع، فالنظام يستخدم هؤلاء للتصدي لأصوات المعارضة وتستخدم هذه الشريحة علاقاتها لكسب الكثير من المنافع الشخصية مستفيدة من غطاء الولاء والثقة الممنوحة لها من السلطة الحاكمة، إن العالقة بين الاستبداد والفساد علاقة تكاملية، فالاستبداد يؤدي إلى الفساد.

والفساد يدفع إلى الاستبداد ، فإذا بدأ الفساد دعي الاستبداد ليحميه، وإذا بدأ الاستبداد دعي الفساد ليبنيه. ويعد الفساد من الأدوات المهمة في تدعيم الخلل والاستبداد في علاقة الحاكم

بالمحكوم إذ يعمل على ترسيخ الاستبداد واتساع رقعته، ويقوم الحاكم بإحاطة نفسه بشبكة من الأفراد الفاسدين الذين تجمعهم مصلحة واحدة، وهي الإبقاء على الحاكم في منصبه أطول فترة ممكنة لأنهم يستفيدون من وجوده في تضخيم ثرواتهم المختلفة بالعديد من السبل غير المشروعة التي يغمض الحاكم عينيه عنها ويمنحهم الحصانة التي تجعلهم فوق القانون ما داموا يدافعون عنه ويمنحونه ولائهم وتأييدهم.

إن ضعف المعارضة وهشاشتها يساهم في زيادة الخلل في العلاقة بين الحاكم والمحكومة الأمر الذي غالبا ما يؤدي إلى عجز المعارضة عن تشكيل بديل حقيقي لتولي دفة الحكم، ومن ثم يتم ترسخ الاستبداد. والأخطر من هذا أن تكون قيادات المعارضة متواطئة مع النظام القائم حيث يتم احتواؤها من جانب النظام بحصولها على بعض الامتيازات السياسية والاقتصادية وتصبح المعارضة واجهة شكلية مفرغة من محتواها ومجرد ديكور شكلي، وهو ما يصب في النهاية في ترسيخ الفساد والاستبداد وتعميق جذوره، ومن أشكال الفساد السياسي سيطرة حزب أو طائفة أو شريحة على مقاليد الحكم واستخدام سلطاتها في السيطرة على نتائج الانتخابات، أو تزويرها بهدف منع تداول السلطة أو للسيطرة على آليات اتخاذ القرار.

ولعل الهوة بين الحاكم والمحكوم من أهم سمات الحكم في معظم أن لم يكن جميع الدول الأخذة في النمو لا يضاهيها وضوحا وانتشار، سوى آفة الفساد ء والفساد ليس فقط انحرافا عن طاعة القوانين والأعراف لكنه ينجلي أكثر في التلاعب بالتوثيق و مؤسسات الدولة من قبل السلطات الحاكمة لبلوغ أهداف شخصية.

ب _ الفساد الأخلاقي Moral corruption:

ويمكن تمثيل ذلك النوع من الفساد بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل وقد يكون التحرش

الجنسي في أماكن العمل من أبرز صور هذا الفساد بحيث يقوم المسئول المباشر باستغلال سطوته على مرؤوسيه الخاضعين له من الجنس الأخر للحصول على علاقات خاصة مقابل منحهم امتيازات وظيفية أو غض الطرف عن مخالفاتهم.

ويثار حاليا في هذا الجانب ما أصبح يسمى بمصطلح " الرشوة الجنسية".

وفي ظل عدم وضوح تعريف فعل" الرشوة الجنسية " في منظومة قوانين العقوبات العربية، وخاصة أن هذه الأفعال تتميز بعدم الظهور أمام الملا بسبب وقوعها في أماكن مغلقة ومن شخص له سلطة ونفوذ على الضحية وبصفة عامة تعرف الرشوة الجنسية (الابتزاز الجنسي)بأنه " شكل من أشكال الاستغلال الجنسي النزاهة والشفافية والمساءلة والفساد الذي يحدث عن أشخاص لديهم مراكز سلطة، عندما يسعى المسؤولون أو أرباب العمل باستغلال سلطتهم أحيانا مقابل طلب خدمة جنسية، وبالتالي فإنه يعتبر شكل من أشكال الفساد الذي يمثل الجنس فيه المقابل في الرشوة وليس المال.

المبحث الثالث: أسباب الفساد

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات ويمكن إجمال مجموعة من العوامل المرافقة والمساعدة لممارسة الفساد التي تشكل في مجملها ما يسمى ببيئة الفساد، وتجدر الملاحظة هنا إلى أن هذه الأسباب، وإن كانت متواجدة بشكل أو بأخر في المجتمعات كلها، تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وأخر، فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد في بلد أو مجتمع ما، بينما يكون في مجتمع أخر سبباً ثانوياً، وفي هذا السياق فقد شهد المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب عامة في النقاط الآتية:

الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد

1- ضعف سيادة القانون

في معظم المجتمعات التي لم تستكمل حزمة التشريعات الخاصة بتنظيم العمل العام وعدم كفاية التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أو وجود ضعف في احترام سيادة القانون لتنتهك الحقوق والحريات دون رادع، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم، كما يحاصر دور الصحافة ووسائل الإعلام وتهمش الأحزاب والنقابات وتضعف معها مؤسسات المجتمع المدني، ويختل التوازن بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويستشري الفساد الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يتم نسف مرتكزات التنمية السياسية جميعها.

ولعل من إبراز الأمثلة الدالة على عدم احترام سيادة القانون في الدول النامية أو الأخذة في النمو إصدار قوانين تخدم صالح فئات معينة (كالاحتكار) على حساب الصالح العام، كما أن تنفيذ القانون ذاته يحكمه في كثير من الأحيان النفوذ السياسي والقدرة المالية للشخص، وترسخ لدى الشعب إن القانون ما هو إلا وسيلة لحماية أصحاب النفوذ قبل أن يكون وسيلة لحمايتهم.

ويجب القول بأن حكم القانون هو انعكاس للنضج السياسي في المجتمع وهو تعبير عن إرادة الشعب في الحكم الذاتي، ويسود في الدول التي بلغت مرحلة متقدمة من تنمية القيم والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم.

2- ضعف الجهاز القضائي

إن استقلالية وفعالية أجهزة النيابة العامة التي تتولى التحقيق والملاحقة للكشف عن الجرائم وتقديمها إلى محاكم لا يتمتع قضائها بقدرتهم على تنفيذ الأحكام التي يصدرونها، يفتح المجال للإفلات من العقاب والمحاسبة والردع بما يشجع بعض المسئولين على استسهال التطاول على المال العام، أو استغلال موقعه الوظيفي للحصول على مكاسب خاصة له أو لجماعته.

كذلك فان تنفيذ القانون والأحكام القضائية يحكمه النفوذ والمال، وقد أضعفت طول إجراءات المحاكمة من قوة الردع تجاه المفسدين، وكثيراً ما يحدث أن يهرب البعض إلى الخارج قبل المحاكمة خاصة الأشخاص المقربين من السلطة.

3- ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد

تتمثل ضعف إرادة الدول في عدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية، أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد، بسبب انغماس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، وبالتالي لا

يتم تطبيق النظام بدقة وفاعلية على الجميع بسبب الحصانات، ويفلت من العقاب من لديه وساطة، أو محسوبية، أو نفوذ.

ولا شك أن الممارسات الحكومية ولاسيما في حالة تراكمها سواء من ضعف شفافية، وعدم اتخاذ إجراءات صارمة تجاه ممارسات الفساد وانتشارها في الجهات الحكومية وغياب المحاسبة والمساءلة سيؤدي حتماً لفقد الثقة في تلك الحكومات وعدم وجود القدوة ومن ثم قبول المواطنين الفساد كوسيلة للحصول على الحقوق، وقناعتهم بعدم القدرة على قضاء المصالح دون اللجوء للوساطة نتيجة غياب المساواة والعدالة.

ولا شك أن عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد وهي من العوامل الرئيسية وراء انتشاره من خلال استمراره طويلاً، الأمر الذي يؤدي إلى العجز في بث روح الاستقامة والنزاهة في نظم الحكم.

4- ضعف أجهزة الرقابة في الدول وعدم استقلاليتها

إن عدم استكمال بناء مؤسسات الدولة الرقابية بدءاً من وجود برلمان يراقب أعمال الحكومة كلها مروراً بوجود هيئات رقابة مالية وإدارية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية يضعف آليات المساءلة في قطاعات المجتمع المختلفة خاصة في الدول التي لا تلتزم بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، مما يقود إلى طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ويقود غياب الرقابة والمتابعة، بطبيعة الحال، إلى غياب الشفافية، خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال العامة للدولة، وينتج عن ذلك تمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة، مما يشجعهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية.

5- تدخل الحكومة في السوق الاقتصادي

تتمثل في كون الحكومة تلعب دورا منافساً للتجار بدلاً من القيام بدورها الإشرافي والرقابي وصنع السياسات العامة، فالأرباح المتاحة تجعل المسئولين في هذه الحالة عرضه للرشاوى من أطراف في القطاع الخاص أو استخدام السلطة الممنوحة والصلاحيات للحصول على تسهيلات للأطراف ذوي العلاقة مع الأقارب والمحسوبين عليهم.

ولا شك أن الخصخصة في مصر تعتبر نموذج لابرز قنوات الفساد في مصر حيث اعتاد الوزراء ونواب بيع تلك المشاريع والأصول نظير لقاء مكاسب خاصة ودون أن تعود بالفائدة المتوقعة على الشعب، مما دعا الكثير من الأدبيات القول بوصف ما حدث بأن مقاعد وكراسي الحكم أو النفوذ هو أفضل استثمار في مصر.

6- عدم تجنب تضارب المصالح، وضعف منظومة الشفافية والوصول للمعلومات

يتطلب مكافحة الفساد والحد من أثاره السلبية توافر البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة فضلاً عن سهولة إتاحتها والسماح بحرية تداولها بين الأفراد .

7- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة ، والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد أو التي تعمل على التوعية بأهمية مكافحته

إن ضعف المؤسسات الأهلية بأشكالها المختلفة مثل النقابات بأنواعها، والمؤسسات الأهلية بما فيها الجمعيات الخيرية والمهنية، ومؤسسات البحوث المتخصصة في المشاركة في بلورة السياسات العامة وإقرار الموازنات والخطط الوطنية في المجالات المختلفة والرقابة على تنفيذها بشكل عام وعلى أعمال الحكومة بشكل خاص، والأعمال العامة بشكل عام، لاسيما إذا توافق ذلك مع ضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف

عن قضايا الفساد. ولا شك أن هناك ضعف واضح في توعية الشعب بمشكلة الفساد ومظاهره وأسبابه وأثاره وطرق علاجه .

8- ازدياد فرص انتشار الفساد في البلدان التي تمر في مراحل انتقالية

حيث تشهد هذه البلدان ظروفاً خاصة، سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة، أو ظروفاً اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي إلى أخر، أو ظروفاً اجتماعية خاصة تؤثر على النظام السياسي بشكل كبير، خاصة عندما يترافق الوضع الانتقالي مع حداثة بناء المؤسسات الوطنية والقوانين أو عدم اكتمالها، الأمر الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين، وتزداد الفرص للفساد مع ضعف الجهاز الرقابي في الرقابة على أعمال الموظفين في هذه المراحل الانتقالية.

ففي مصر واكب فترة التحول نحو النموذج الاقتصادي الرأسمالي ازدياد الثروات وعدم عدالة توزيعها وعدم وصول ثمار التنمية ومعدلات النمو إلى الطبقات محدودة الدخل الأمر الذي ولد الشعور بالظلم واللامبالاة نتيجة عدم العدالة الاجتماعية وتركيز الثروات في أيدي فئة تجيد استغلال الموقف وإجراء ممارسات احتكارية وانتهاج ممارسات فاسدة الأمر الذي ينتشر كعدوى بين المواطنين وبصفة خاصة هؤلاء الذين ليس لهم قدرة على إشباع حاجاتهم الأساسية في ضوء زيادة معدلات التضخم مما يؤدي إلى انتشار الفساد على نحو سواء.

9- انتشار الجهل مع ثقافة متساهلة

يسهم الجهل والتخلف وعدم الوعي بأهمية المحافظة على المال العام ونبذ الواسطة والمحسوبية والإبلاغ عن الفاسدين في تفشي الفساد، فحيثما هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن وبحقه في الاطلاع والمسائلة على دور الحكومة، عملها في كثير من المجالات، وكذلك قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره، إضافة إلى ضعف الوعي الديمقراطي، والوعي

بحقوق المواطن يساهم في انتشار الفساد بالإضافة إلى عدم المعرفة بالآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، وبالتالي عدم القدرة على الاعتراض على أعمال الحكومة بسبب عدم استخدام نظام فعال للشكاوى فضلاً عن إحجام المواطنين أساساً عن الإبلاغ عن وقائع الفساد خشية عرقلة مصالحهم أو التعرض لردود أفعال انتقامية.

ولا شك أن ذلك السبب (البيئة الثقافة والاجتماعية) مؤثرة بشكل كبير على انتشار الفساد، حيث أن القبول المجتمعي لذلك الفساد وبصفة خاصة الصغير له مردوده فضلاً عن وجود مسميات أخرى له مثل الإكراميات والمواصلات أصبح يبرر ويرسخ للفساد في الأجهزة الحكومية.

10- انخفاض أجور الموظفين الحكوميين وارتفاع مستوى المعيشة

مما لا شك فيه يؤدي انخفاض الأجور وارتفاع التضخم إلى خلق دافع قوياً لقيام البعض بالبحث عن مصادر مالية أخرى، حتى لو كان ذلك من خلال الرشوة الصغيرة (بقشيش أو إكرامية) التي يتم تبريرها أحياناً من قبل البعض لحصوله على الخدمة بشكل أفضل دون الانتباه أن ذلك قد يكون على حساب الحق في القانون أو على حساب آخرين وفي مصر خلقت أوجه القصور بنظم الأجور والمرتبات بوحدات الجهاز الإداري بالدولة مناخاً سيئاً لتفشي أوجه الفساد منها الرشوة والتربح والاستيلاء على المال العام ولعل ابرز أوجه القصور ناتج من عدم العدالة في توزيع الأجور بين العاملين بوحدات الجهاز الإداري بالدولة عدم ربط المكافآت والحوافز وما في حكمها بالأداء الفعلي رغماً عن أن النسبة الأكبر من موازنة الأجور في الدولة تتمثل في تلك القيود، وتمنح كثيراً من الجهات العاملين بها تلك الأموال التي تزيد عن رواتبهم الأصلية وبغض النظر عن الأداء مراعاة ربما للظروف الاقتصادية وانخفاض مستوى الدخل مقارنة بارتفاع أعباء المعيشة.

يترتب على ذلك تحدث الناس عن الفساد باعتباره احد حقائق الحياة مما يعبر عن الطبيعة غير المنظمة للجزء الأكبر من الاقتصاد المصري، وقد أفادت نتائج أحد الاستطلاعات الهامة على أن الفساد يشكل أولوية عليا يتعين على الحكومة معالجتها وكان النفوذ والبطالة فقط من بين الأولويات الملحة التي حددها الجزء الأكبر ممن شملتهم تلك الدارسة.

11- القصور في الهياكل التنظيمية في الأجهزة الحكومية

بصفة عامة تعاني البلاد النامية ولاسيما في مصر من مشاكل وقصور واضح وعدم تطوير في الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومي والإداري ولعل أهمها:

12- ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية

يؤدي ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية وعدم فاعليتها إلى زيادة وقوع الممارسات الفاسدة وانتشارها، وتتمثل أهم مظاهر ذلك الضعف فيما يلي:

أهم مظاهر ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية		
عدم مراعاة اعتبارات تضارب المصالح لدى المسئول الذي تعرض عليه تقارير الرقابة الداخلية ببعض وحدات الجهاز الإداري للدولة.	ضعف الرقابة المركزة على الوحدات الفرعية لأجهزة الدولة، بما يشمل التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية بتلك الوحدات.	عدم وجود آلية دورية فعالة للتحقق من التزام الموظفين بقواعد السلوك الوظيفي.

المبحث الرابع: أثار الفساد

تتجلي خطورة الفساد بوضوح شديد في أثاره المنتشرة على الأصعدة القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية على النحو التالي:

أ- الآثار القانونية:

تستمد ظاهرة الفساد خطورتها من عاملين هامين هما:

- أنها كجريمة قد تفتقر غالباً إلى وجود المجني عليه كشخص طبيعي مثلما يوجد في الكثير من الجرائم الأخرى مثل القتل أو السرقة أو الاغتصاب.. بل أنها تقع في الغالب على شخص اعتباري مما يضعف أحياناً من الحافز الفردي على الملاحقة لغياب الأذى الشخصي المباشر الناشئ عن الجريمة ويلقي بالعبء كله على جهات الرقابة والتقصي.

– أن معظم جرائم الفساد وهي مما يطلق عليه جرائم "الكتمان" يصعب الكشف عنها وهو مايزيد من فرص التستر على ارتكابها فترة طويلة لاسيما مع كون الجاني موظفاً عاماً يختار وقت ووسيلة ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلي استفادته من مجموعة سلطات فعلية وامتيازات قانونية تمثل في نهاية المطاف غطاء ارتكاب جريمته، ولعل هذا الوضع يفسر تصاعد ما يعرف بالرقم الأسود أو المطموس في جرائم الفساد، وهذا الرقم الأسود يمثل الفارق بين عدد جرائم الفساد التي وقعت بالفعل وعدد جرائم الفساد التي تم الكشف عنها أو الحكم بإدانة فاعلها، فالفارق بين الرقمين (الرقم الأسود أو المطموس) يزداد يوماً بعد يوم.

ب- الآثار الاقتصادية :

تبدو ظاهرة الفساد – بلغة الأرقام – مخيفة ومقلقة إلى حد بعيد، إذ يكفي مطالعة الأرقام من قبل البنك الدولي لتكلفة الفساد، فبحسب تقدير البنك الدولي يتسبب بالفساد في قدر هائل من الإضرار على التنمية حيث يلتهم حوالي 80 مليار دولار سنوياً وذلك بدون احتساب أموال التنمية التي يتم التصرف فيها .

كما قدر البنك الدولي قيمة ما يتدفق من العائدات غير المشروعة من الفساد سنوياً بأكثر من تريليون ونصف دولار وهو ما يعادل 5% من حجم الاقتصاد العالمي. وقدر الاتحاد الإفريقي حجم الفساد بنحو 25% من حجم الناتج القومي لدول القارة الأفريقية مجتمعة.

وتتمثل الآثار الاقتصادية للفساد في الأتي:

1- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، إذ يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ويضعف الأثر الإيجابي

لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشوة من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعد الفساد ذات طبيعة ضارة وبصورة خاصة معوقة للاستثمار، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يرفع تكلفة المشروعات ويخفض العائد على الاستثمار حيث يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة.

2- يحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبي من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك أيضاً من إيرادات الخزينة، ومن ثم قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية.

3- يؤدي الفساد إلى تغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد الموظفون الفاسدون الموارد العامة، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد أنها تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.

4- ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وفقدان الثقة في الاقتصاد القومي وإعادة الاستثمار الأجنبي.

5- يؤدي الفساد إلى تبديد الموارد بما يؤدي إلى الزيادة في حجم الديون الداخلية والخارجية للدولة.

6- يؤدي إلي تبديد الموارد والنقص في الإيرادات (العائدات) الحكومية نتيجة تحميل المواطن أعباء النقص في الإيرادات عن طريق فرض أشكال جديدة من الرسوم والضرائب تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة.

7- يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

8- وعلى صعيد أخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، إذ يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون القرار.

9- تغيير الحوافز والدوافع السلوكية بحيث يسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع، إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة في جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد.

10- يؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي والجمركي، وزيادة تكاليف المشاريع في مختلف القطاعات، وزيادة الإنفاق على أعمال الترميم والصيانة غير الحقيقية والديكورات وغيرها من صور الفساد وأشكاله إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

11- يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات وبالتداعي ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم).

12- يؤدي الفساد وسوء توزيع الموارد إلى زيادة حقيقة وملموسة في معدلات البطالة والفقر.

13- يعيق الفساد نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

14- يحفز الفساد النشاط في القطاعات غير الرسمية أو ما يعرف باقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي).

ج- الآثار الاجتماعية :

تنجلي أثار الفساد في هذا السياق فيما يمكن أن تفسر عنه من حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية صغيرة على حساب طبقة واسعة يتراجع دورها وينكمش، وعموماً تتمثل أهم الآثار الاجتماعية للفساد في الآتي:

1. يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة، إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو السياسات السيئة، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.
2. يؤدي تفشي الفساد في المجتمع إلى تدني مستويات المعيشة، وزيادة في أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعياً.
3. يؤدي الفساد إلى تركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد المالية ويحرمهم من نصيبهم في الدعم.
4. يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
5. يؤدي إلى تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع.
6. يضعف الفساد من شعور المواطنين بالانتماء الاجتماعي للدولة.
7. يسهم الفساد في تردي نظم التعليم ونظم الرعاية الصحية.
8. يسهم الفساد في استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الإحباط التي تنعكس سلبياً على العمل والإبداع.
9. يدفع الفساد بأصحاب الكفاءات العلمية للهجرة نتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية الرفيعة والهامة، بسبب آليات المحاباة والمحسوبية والفئوية.

د- الآثار السياسية:

تتمثل الآثار السياسية للفساد في الأتي:

1. يتسبب الفساد في اختلال النظام العام في البلاد.
2. يضعف الفساد من شرعية الدولة وسلطتها، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة فهو يخلق تربة خصبة لعدم الاستقرار السياسي وزعزعته.
3. يعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر.
4. يفقد الفساد الأنظمة التي تتمتع بقدر من الديمقراطية والشفافية واحترام مواطنيها.
5. يضعف الفساد ثقة الأفراد في الحكومات ومؤسساتها المختلفة.
6. يؤدي إلى خلق حالة من النفاق السياسي كنتيجة مباشرة لشراء الولاء السياسي.
7. يتسبب الفساد وسوء توزيع وتخصيص الموارد في زيادة حالات العنف والانقسامات في المجتمع، وفي إضعاف الاستقرار السياسي.
8. يساهم الفساد في تعطيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
9. يسيء الفساد لسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية، مما ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
10. يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وفي العملية السياسية بشكل عام.
11. يوفر الفساد البيئة المناسبة لتقلد أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة وارتقائهم إلى المناصب العليا في النظام وهو ما ينعكس بدوره على أداء النظام ويدفع إلى الإحباط الدائم.